

نحو إطار قانوني فعال لتوطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: التجربة الماليزية نموذجا

Towards an efficient regulatory framework to promote the Islamic Banks in Algeria :Malaysian experience as a model

غالية بوزنيط^{1*}، محمد طويطو²

¹ جامعة الجزائر 03، ghaliya.bouzenit@gmail.com

² جامعة الجزائر 03، toutitou.mohammed@univ-alger3.dz

تاريخ التسليم: 2020/01/10، تاريخ المراجعة: 2020/09/11، تاريخ القبول: 2020/12/05

Abstract

This article aims to highlight the great importance to adopt an efficiency legislative framework inspired from Malaysian experience in view to promote the Islamic Banks activities in Algeria. Indeed, the Islamic banks are not operating normally and government targets are far from being achieved. It should be noted that the promotion of Islamic bancs activities require the implementation of suitable legislative framework adapted to Algerian context. To do it, the Malaysian experience could be considered as a good experience which permits to get lessons in view to adapt for the Algerian context. The successful and the performance of the Malaysian financial system, based on the twinning between the classic banks and the Islamic banks, are the result of the government support to Islamic banks through the permanent adaptation and renewal continually the regulatory framework and control mechanisms.

Keywords : Islamic Banks, Regulatory Framework, Malaysian Experience,

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الأطر القانونية المناسبة لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي في تطويره، وهو ما اثبتته التجربة الماليزية من خلال التزام الحكومات المتعاقبة بدعم الصيرفة الإسلامية بإطار قانوني واضح يتناسب بشكل تام مع خصوصيتها من خلال سن وتعديل عدة قوانين وادخال آليات جديدة.

وقد انتهت الدراسة إلى أن تطوير النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر يعتمد على الإرادة السياسية والحكومية الداعمة للنظام المالي الإسلامي من كل جوانبه المالية، السياسية، القانونية، والأنظمة الرقابية الملائمة.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الإطار القانوني، التجربة الماليزية.

1. مقدمة:

تعتبر المصرفية الإسلامية لب الصناعة المالية الإسلامية التي وصفت بأعظم إنجاز حققه الفكر الشرعي في القرن العشرين، فكانت بوابة تلبية رغبة المواطن المسلم، وتحقيق أغراض تعجز البنوك التقليدية عنها. وهو الأمر الذي انعكس في الازدياد المطرد في أصولها، ولا يزال هناك قدر كبير من الفرص لها لمزيد من النمو في ظل زيادة الوعي العام بصناعة التمويل الإسلامي، فضلا عن بناء بنية تحتية مالية أقوى ووسائل تطبيق الشفافية والالتزام بالشريعة الإسلامية.

إلا أن أغلبية الأنظمة في الدول الإسلامية تستند إلى نموذج المصرفية التقليدية على غرار الجزائر التي تعتبر من أولى الدول التي انشأت فيها المصارف الإسلامية إثر الإصلاحات المصرفية لعام 1990، غير أنها تبقى اليوم تتذلل الترتيب في الاستفادة من هذه الصناعة في الوقت الذي كان التوقع بأن تكون أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية، فالنظام المصرفي الجزائري قائم على نموذج المصرفية التقليدية في ظل الاختلاف الحقيقي في أعمال وهياكل كل من المصرفية الإسلامية والتقليدية التي تجعل انفراد كل نوع بتنظيم قانوني مستقل ضرورة حتمية. ولما كانت التجربة الماليزية الأكثر نجاحا في استيعاب النموذجين من المصرفية وتوفير البيئة المناسبة لكل منهما لإرساء قواعد منافسة حقيقية بينهما، وجب التعلم من هذه الخبرة التي تكونت على مدار أكثر من ثلاثة عقود.

اشكالية الدراسة: وفقا لما سبق فان اشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يعتبر توفير الإطار القانوني الملائم مهما في توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من أجل اثبات فرضية مفادها أنه:

هناك علاقة مباشرة بين توفر الإطار القانوني للمصارف الإسلامية وتطويرها في الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تبيان الدور الأساسي للبيئة القانونية (الإطار القانوني والتنظيمي) في تطوير الصيرفة الإسلامية من خلال استعراض التجربة الماليزية والترسانة القانونية التي كان لها الفضل في أن تصبح ماليزيا رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وكيف كانت هذه البيئة القانونية العائق الرئيسي لنشاطها في الجزائر.

محاور الدراسة: لتناول هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في:

- المصرفية الإسلامية وإطارها القانوني
 - دراسة الأرضية القانونية للمصارف الإسلامية في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية.
 - استعارة الورقة الماليزية في سبيل توفير الإطار القانوني للمصارف الإسلامية في الجزائر.
- الدراسات السابقة: يمكن أن نذكر بعض الدراسات التي تناولت البيئة القانونية للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر على النحو التالي:

1 - "نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر" (ناصر، 2019)، بينت أن أهم المتطلبات الواجب توفرها لإيجاد بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر هي إيجاد الإطار القانوني والتنظيمي الملائم للعمل.

2 - "الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم" (شودار، 2015)، وبينت بأن الجزائر تمثل إحدى ثلاث دول عربية لا تعرف قانون لأي مؤسسة أو منتج مالي إسلامي.

3 - "المتطلبات القانونية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر . دراسة تحليلية مقارنة لبعض التجارب العالمية" (ساعد، 2013)، وخلصت إلى أنه يجب مراعاة خصوصية المصارف الإسلامية من خلال وضع أطر قانونية وتشريعية خاصة تحكم نشاطها.

2. المصرفية الإسلامية وإطارها القانوني

1.2 المصرفية الإسلامية، مبادئها

حسب اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: «البنوك الإسلامية هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً». (عبد الله، سعيقان، 2008، ص 31) وعليه فمبادئ العمل المصرفي الإسلامي تتمثل في: عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، الالتزام التام بقاعدة الحلال والحرام عند قيامه بأعماله الاستثمارية، الالتزام بالضوابط الشرعية في تقديم الخدمات المصرفية، استثمار الأموال في العقود المالية المشروعة التي تتمثل بعدة باقات أهمها: باقة البيوع (المرابحة للأمر بالشراء، السلم، الاستصناع، البيع بالتقسيط)، باقة الإيجارات)

الاجارة المعينة، الاجارة الموصوفة في الذمة، الاجارة المنتهية بالتمليك)، باقة المشاركات (المشاركة في تمويل الصفقة، المشاركة الدائمة، المشاركة المنتهية بالتمليك). (الرفاعي، 2016، ص 25).

فالمصارف الإسلامية اذا صنعت لنفسها منهجية عمل تختلف تماما عن تلك المعتمدة من طرف البنوك التقليدية، منهجية تقوم على ثلاثة أعمدة أساسية هي مبدأ المشاركة بين المصرف والمودعين، مبدأ ربط استعمالات الأموال بالسوق للسلع والخدمات، مبدأ ادخال القيم الأخلاقية ضمن اختيار الاستثمارات.

2.2 الإطار القانوني للمصارف الإسلامية

يشمل الجانب القانوني في سياق المصرفية بمعناه الواسع الأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، فأنظمة القطاع المصرفي وآليات المراقبة والاشراف تشكل جانبا هاما في ضمان سلامة القطاع المالي وصحته. فالمصارف الإسلامية تحتاج أن يكون لها إطارا قانونيا راسخا وسليما لكسب ثقة المستثمرين وحماية جميع المساهمين وأصحاب المصالح. فالخصائص التي تفرضها الشريعة الإسلامية في حضر الفائدة (الربا)، واعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة تؤدي إلى خلق قطاع مختلف من المنتجات عن تلك المستخدمة من قبل البنوك التقليدية. وفي نفس الوقت لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تعمل خارج القوانين في أي سوق مالي، بحيث لا تقتصر هذه القواعد على مجرد الأنظمة المصرفية ولكن تشمل كذلك مختلف القوانين ذات الصلة بالأعمال التجارية. فهذه المستويات من التعقيد القانوني تمثل تحديا خاصة وأن تطور هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على وجود أساس قانوني متين يدعم المصارف الإسلامية. (Aldohni, 2011, p. 25)

وبالتالي المخاوف التي تصاحب ظهور المصارف الإسلامية داخل النظام التقليدي هو كيفية تضمين الأنشطة الإسلامية في الأطر القانونية والاشرافية القائمة. وللتفكير في هذه المسألة يمكن اعتماد مستويين: معالجة الجوانب القانونية للعقود الإسلامية، ومعالجة الجوانب التنظيمية للمعاملات المالية الإسلامية. أي معالجة ما إذا كانت القوانين القائمة في الدولة تسمح بالمعاملات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن جهة أخرى مسألة تنظيمية تتعلق بما إذا كانت المؤسسات المالية الإسلامية تتطلب نفس نوع الرقابة الاحترازية شأنها شأن المؤسسات المالية التقليدية. (Hesse, 2008, p. 19). وعليه يجب أن يكون أي إطار قانوني للمصارف الإسلامية

يحتوي على: (المؤيد، ص 81) تعريفا واضحا للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، متطلبات الترخيص لهذه المؤسسات خاصة من حيث حجم رأس المال المطلوب. الإجراءات المضبوطة واللازمة التي يتعين اتباعها في حالة رغبة البنوك التقليدية التحول إلى مصارف إسلامية، أدوات رقابة البنك المركزي على المصارف الإسلامية بما يتناسب مع طبيعة عملها، الإطار القانوني للأدوات المالية التي تطبق على المصارف الإسلامية، ضرورة توافق الإطار القانوني مع الطبيعة الخاصة لهذه المؤسسات المالية وتغطيته لكافة المجالات المتعلقة بنشاطاتها مثل: تقديم نفس الدرجة من الحماية لأولئك الذين يستخدمون التمويل الإسلامي كما التمويل التقليدي، المبادئ المطبقة (موارد كافية، حوكمة الشركات، نظم الرقابة، الشفافية) تكون عامة، الاعتراف بالسماح الخاصة للتمويل الإسلامي وإيجاد استجابات مناسبة لها، تحديد هيئة الرقابة الشرعية وكل ما يتعلق بمكوناتها وصلاحياتها. (Badoui, 2016,p 07)

3.2 التنظيم القانوني السائد للمصارف الإسلامية

جاءت المصارف الإسلامية كأحد أهم أوجه تطبيقات علم الاقتصاد الإسلامي حيث تباينت البيئة التي تنشط فيها كما يلي:

- نموذج نظام مصرفي إسلامي كامل، نجد هذا النوع من البيئة المصرفية في الدول التي جعلت معاملات الأفراد مع البنوك ومع البنك المركزي للدولة خاضعة كلها لأحكام الشريعة الإسلامية وتمثل في: باكستان، إيران، السودان. (ساعد، 2013، ص 06)
- نظام مصرفي مزدوج القوانين، تتمثل في الدول التي قامت بسن قوانين تنظم عمل المصارف الإسلامية بعد السماح بإنشائها على اقليمها على غرار: ماليزيا، تركيا، دولة الكويت. (شعاعية، 2007، ص 168)
- نموذج مصرفي تخضع فيه المصارف الإسلامية للقوانين المنظمة لعمل البنوك التقليدية، تنشط أغلبية المصارف الإسلامية في هذا النوع من البيئات، حيث يتمثل في الأنظمة المصرفية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية مع البنوك التقليدية في ظل نظام قانوني موحد.
- النوافذ والفروع الإسلامية داخل البنوك التقليدية، حيث عمدت البنوك التقليدية إلى فتح هذه الأخيرة بغرض تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية حتى تتمكن من منافسة

المصارف الإسلامية في جذب الودائع واكتساب المزيد من العملاء، وقد اتخذت عدة صور منها نوافذ أو شبابيك داخل البنوك، أو فتح فروع مستقلة. (المؤيد، ص 69)

ومن كل ما سبق يتبين لنا أهمية الإطار القانوني في العمل المصرفي الإسلامي، حيث تتطلب عملية فهم نقاط قوة وضعف المصارف الإسلامية فيما يتعلق بأدائها معرفة البيئة الأساسية التي تعمل فيها، فهذه البيئة تجعل الصيرفة الإسلامية فريدة من نوعها ومتميزة، حيث يعد تطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية للصيرفة الإسلامية أمراً حيوياً لنمو هذه الصناعة في أي بلد. فالجانب القانوني لأي نظام مصرفي يبني على جانبيين هامين هما: الأطر التشريعية والأطر التنظيمية، بحيث تعمل معا من أجل ضمان نظام قانوني عادل ومنصف أثناء التطبيق العملي، فالتحليل المنهجي للعمل المصرفي الإسلامي يبين بشكل كبير أن العوائق القانونية كانت العقبة الأكبر في تنظيم هذا النظام المصرفي، وبالتالي فإن عملية خلق الإطار التشريعي والتنظيمي المناسب والسليم يخلق البيئة التمكينية لأصحاب المصلحة، وتوفر التنمية الصحية للنظام المالي الإسلامي.

3. دراسة الأرضية القانونية للمصارف الإسلامية في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية

1.3 الأرضية القانونية للمصارف الإسلامية في الجزائر

مع أن الجزائر بلد مسلم والمادة الثانية من الدستور تنص على أن الإسلام دين الدولة إلا أن حصة السوق من البنوك الإسلامية لا تزال ضئيلة جداً وهامشية في حدود 2٪ (فرحاتي، 2017، ص 11)، فعلى إثر الإصلاحات التي قامت بها السلطات النقدية في التسعينات، كان ميلاد قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي سمح بفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، بما فيها المصارف الإسلامية. حيث قانون الائتمان الجزائري سمح باستيعاب المنتجات والمعاملات المصرفية الإسلامية، إضافة إلى أنه هناك إدراك تام من قبل الجزائريين بالحاجة إلى المصرفية الإسلامية، فكان أول بنك إسلامي تمثل في بنك البركة الذي تأسس 1991/05/20. (Gherbi, 2018, p. 02) ثم بنك السلام الذي أنشأ في جوان 2006.

كما أننا نجد نافذة إسلامية في بنك تقليدي أجنبي خاص هو بنك الخليج AGB بدأت تقديم خدماتها 2006، إضافة إلى المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998 لتقدم

خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع يطلق عليه اسم " بنك ABC الإسلامي" (بوعيطه، 2018، ص 248)، إضافة الى سماح الحكومة لثلاث بنوك عمومية بفتح شبائيك (نوافد) إسلامية مع بداية نوفمبر 2017، تتمثل في "القرض الشعبي الوطني"، "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط"، "بنك التنمية المحلية". (بن عزة، بلدغم، 2018، ص 86)

إذا الملاحظ هو أن نصيب المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري يبقى ضئيلا جدا بالمقارنة مع غيرها من الدول العربية والإسلامية، وحتى غير الإسلامية . رغم ان الجزائر كانت من اولى الدول التي انشأت هذا النوع من المصارف في ظل الاتجاه العام للقبول الكبير من قبل شريحة عريضة من المجتمع تتخرج من التعامل مع البنوك التقليدية، انعكس وبشكل كبير في كتلة نقدية ضخمة تدار خارج الإطار الرسمي للدولة. وهو ما يطرح علامات استفهام كبيرة عن أسباب هذا التأخر. فالجزائر اليوم تعتبر بعيدة كل البعد عن ما حققته الدول المجاورة والبعيدة في احتضانها للصناعة المصرفية الإسلامية والاستفادة من كل الامتيازات التي تتمتع بها، وهذا يقودنا لمعرفة العوائق التي كانت سببا وراء تأخر الجزائر في احتضان الصيرفة الإسلامية وهي:

• **على مستوى التشريع والقانون:** (شوار، 2015، ص 354 . 356) لم يراعي القانون الجزائري خصوصية المصارف الإسلامية واختلاف طبيعة نشاطها عن غيرها من البنوك التقليدية، حيث يخلو قانون النقد والقرض و الأمان المعدلان (2003، 2010) من أي اشارة للمصارف الإسلامية، بحيث تم معاملتها بنفس المعاملة المطبقة على البنوك التقليدية في هذا الصدد. فقانون النقد والقرض لم يمنح المصارف الإسلامية الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في إطار واضح، مثلا:

✓ **تكييف الودائع والتمويلات التي تتلقاها وتمنحها البنوك على أنها قروض على أو من البنك يطرح اشكالية تكييف الودائع الاستثمارية والتمويلات الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية على أساس العقود الإسلامية.**

✓ **حصر أدوات إعادة التمويل من البنك المركزي بصفته الملجأ الأخير للسيولة في أدوات وضمانات تقليدية قائمة على الفائدة.**

✓ حصر أدوات السياسة النقدية في الاحتياطي الاجباري، عمليات السوق المفتوحة، الخصم والقرض، تجعل المصارف الإسلامية خارج مجال السياسة النقدية والاستفادة من امتيازاتها في ادارة السيولة المصرفية.

✓ وعاء تشكيل الاحتياطي القانوني لا يراعي طبيعة الودائع الاستثمارية التي تتميز بها المصارف الإسلامية اضافة إلى عدم تلقى البنوك الإسلامية للفوائد الربوية. وكذلك الزامية المساهمة في صندوق ضمان الودائع.

✓ لا يسمح القانون التجاري الجزائري بإصدار الصكوك الإسلامية حيث أن القيم المنقولة في القانون التجاري الجزائري اما تعبر عن حق ملكية في رأس المال أو أنها اثبات دين يوجب حقوق المقرض بفائدة وهو ما يجعل المصارف الإسلامية أمام مشكلة في الاستفادة من حقوقها في الحصول على السيولة من السوق المالية أو النقدية. اضافة الى عدم اعترافه بالشركات القائمة على العقود الشرعية مثل شركات المضاربة. (شوادر، 2015، ص 357)

• الجانب التنظيمي والمؤسسي، تخضع البنوك الإسلامية لنفس اللوائح التنظيمية التي يطبقها البنك المركزي على البنوك التقليدية والمرتبطة بعملية المراقبة

• التكوين والتأهيل ، حيث تفتقر المصارف الإسلامية للإطارات المؤهلة والمتخصصة، بالإضافة إلى غياب المختصين والعارفين بالفقه والاقتصاد. بحيث تنحصر اليد العاملة في تلك التي تحولت من العمل في النظام التقليدي أو حتى تلك التي تخرجت من الجامعات. (الحسني، 2010، ص 16)

وانطلاقا من هذه الوضعية للصيرفة الإسلامية في الجزائر تعالت أصوات المختصين في المالية الإسلامية بضرورة انفتاح الجزائر على نظام قانوني يسمح للمصارف الإسلامية بإيجاد البيئة الملائمة، خاصة وأن الجزائر تحتوي على فرص نمو كبيرة. فكما قال الدكتور صالح صالحي " أكاد أقول أنها سوق بكر لأن نسبة الاستثمارات الأجنبية لا تزال ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانات والقدرات التي تزخر بها" ويمكن للجزائر أن تتحول إلى المركز الرئيسي للمصرفية الإسلامية في المنطقة " في الحقيقة السوق الجزائري أعمق وأشمل وأكبر من الدول المجاورة مجتمعة" (عبد الحي، 2018).

لكن ظل التجاهل من قبل الجزائر ولفترة طويلة لاحتياجاتها للصيرفة الإسلامية، حرمت بذلك الاقتصاد الجزائري من منتج يقابل احتياجاته التمويلية والاستثمارية، ويحرمه من اكتساب حصة في سوق الصناعة المالية الإسلامية، واستقطاب جزء من حركة رؤوس أموالها على المستوى الإقليمي والدولي. إلى أن جاءت الأزمة المالية لسنة 2014 على إثر انخفاض أسعار البترول لتجد الجزائر نفسها تبحث عن حلول لاستقطاب السيولة والخروج من الأزمة المالية التي تمر بها، فبدأت تظهر معها بوادر الاهتمام بالمصرفية الإسلامية كجزء من سياسة تنويع المنتجات المصرفية، وطرح مختلف الصيغ التي تسمح بجذب الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة الرسمية. فقام بنك الجزائر بأول خطوة في سبيل تطوير المنظومة القانونية للمصارف الإسلامية من خلال اصدار نظام رقم 02 - 18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، تم نشره في الجريدة الرسمية العدد 73 بتاريخ 09 ديسمبر 2018. (بن مشيش، 2019، ص 150)

فقد حدد هذا النظام القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، والترخيص المسبق للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، إضافة إلى تحديد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية في المربحة، المضاربة، المشاركة، الاجارة، الاستصناع، السلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار، وحتى تتمكن من الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها للشريعة الإسلامية يجب أن تخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المخولة لذلك. كما تضمن هذا التنظيم التعريف الخاص بشباك المالية التشاركية واشترط بنك الجزائر أن يكون شبك الصيرفة التشاركية مستقلا ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى للمؤسسات المالية. (الجريدة الرسمية رقم 73، 2018)

والملاحظ أن هذا النص القانوني لا يتضمن تسمية المصارف الإسلامية وإنما اقتصر على تسمية التشاركية، كما أنه لم يتطرق إلى كافة العمليات البنكية الإسلامية، بالإضافة إلى أنه تجاهل المطالب التي كانت تنادي بضرورة توسيع نشاط المصارف الإسلامية من خلال تعديل قانون النقد والقرض. إلا أنه يبقى خطوة أولى في ألف ميل نحو تهيئة المناخ القانوني الذي يمكن أن يدعم عمل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، فكما قال الخبير في المالية الإسلامية ومدير عام بنك السلام، ناصر حيدر، في تصريحات للجزائر اليوم أن صدور التنظيم الجديد يعد كافيا في

المرحلة الحالية لأنه سيتمكن بنوك ذات شبكات واسعة من الدخول في الميدان وهذا ما يسمح بإعطاء نفس جديد للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، خاصة مع دخول ثلاثة بنوك عمومية كبيرة من خلال نوافذ اسلامية. (بوكروخ، 2019)

فالنظام إطار يسمح بعمليات المصارف الإسلامية ولو جزئيا ويعتبر سند قانوني لكن لا بد أن تكون العملية مستمرة ببدل المزيد من الجهود من خلال التشاور مع المختصين، حتى تتمكن الجزائر من بناء ترسانة قانونية قادرة على استيعاب العمليات المختلفة للصيرفة الإسلامية، واتخاذ الإجراءات التنظيمية التي تسمح بتهيئة الأرضية اللازمة لتطوير هذه الصناعة ووصولاً إلى حد الابداع فيها.

فالمطلوب هو تعديل القانون المنظم لعمل البنوك نفسه (قانون النقد والقرض) حتى يكون الإطار القانوني والتنظيمي الكافي الذي يساعد البنك المركزي للدولة على تطبيق الأدوات الملائمة للرقابة والاشراف على المصارف الإسلامية في الجزائر. (ناصر، 2019، ص 03).

2.3 التجربة الماليزية في تطوير الصيرفة الإسلامية

عمدت ماليزيا إلى دعم المصرفية الإسلامية من خلال ترسانة قوية من الأنظمة القانونية والتنظيمية المنظمة لها، حيث رسمت لنفسها هدفا يتمثل في أن تكون أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، فكانت البداية مع اصدار قانون المصارف الإسلامية رقم 1983/276، الذي عرف المصرف الإسلامي على أنه: " شركة تمارس العمل المصرفي الإسلامي بترخيص قانوني"، أما العمل المصرفي الإسلامي فعرفه بأنه " مجموعة الأهداف والعمليات التي تحرص على تنظيم المعاملات المالية وفق ما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية"(شهب، 2015، ص 92-95). فكانت الانطلاقة بأول بنك هو " بنك اسلام" حصل على الحماية والدعم الضروريين من الحكومة، وبعد الأداء المشجع له كانت الخطوة الثانية مع تقديم "بنك نيفارا" لنظام مصرفي ثنائي سمي بنظام المصرفية الإسلامية (IBS) أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من أجل تسريع ونشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أفصر فترة ممكنة، فكان البنك الثاني " بنك معاملات ماليزيا". ليتأكد جهود ماليزيا للنهوض بالقطاع المصرفي الإسلامي بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه 2001 حيث بدأ البنك الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحويل

إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة، كما تم السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية (بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي). وتواصلت مسيرة دعم بيئة عمل المصارف الإسلامية مع سنة 2006 بإطلاق برنامج جعل ماليزيا كمركز مالي اسلامي دولي (MIFC) حيث وفر لماليزيا توسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية، وفتح المجال للمؤسسات المالية لتوسيع الأنشطة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من وجود النظام المالي الإسلامي والبيئة الداعمة. ثم وضع مخطط طويل المدى للنظام المالي سمي بمخطط القطاع المالي 2011 - 2020 في إطار رؤية 2020 من أهم أهدافه تدويل التمويل الإسلامي. (ساعد، خوني، 2017، ص 344 - 345).

فهذه الفترة كانت ثرية بالتشريعات القانونية والأطر التنظيمية بهدف تدعيم الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، فكان قانون الاستثمار الحكومي 1983، قانون التكافل 1984، النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين المصارف 1994، نظام النوافذ الإسلامية 1993، قانون انشاء سوق نقدي إسلامي 1993، تحرير السوق المصرفية من خلال الترخيص للمصارف الأجنبية 2003، قانون المصرف المركزي 2009، نظام الحوكمة الشرعية 2011، (بن مشيش، 2019، ص 155. 158). ومع سنة 2013 كان هناك تطور استراتيجي في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية، باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013، ليقوم بإلغاء القوانين السابقة خاصة قانون المصارف الإسلامية 1983، وقانون التأمين التكافلي 1984، حيث كان كمحصلة لخبرة ثلاثين سنة من تنظيم النشاط المصرفي والمالي الإسلامي. (شوارد، 2015، ص 341) ويعتبر هذا القانون أبرز مثال على جدية الحكومة الماليزية في الترويج للامتثال الشرعي المتكامل للصناعة المالية الإسلامية، حيث يوفر إطارا قانونيا شاملا متسقا تماما مع القانون الإسلامي في جميع جوانب التنظيم والاشراف، من الترخيص إلى الوصول كمؤسسة. (Ishak, 2019, p. 138)

- فهناك أربع نهج استراتيجية رئيسية مطبقة في تطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا هي:
- نظام مصرفي مزدوج، حيث كان الهدف اقامة نظام إسلامي مكتمل يعمل على نحو متواز للنظام التقليدي القائم بشكل مكتمل هو الآخر.

- انتهاج استراتيجية التدرج من خلال ثلاثة عناصر أساسية ضمن استراتيجية شاملة طويلة الأجل هي: تركيز الاهتمام في البداية على ايجاد عدد كبير من أنواع مختلفة من الأدوات المالية الإسلامية، انشاء عدد كبير من المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية كمرحلة ثانية، انشاء سوق نقدي بين المصارف الإسلامية كمرحلة أخيرة.
- مجموعة شاملة من التشريعات المصرفية، فجميع المؤسسات المالية الإسلامية تخضع لمجلس رقابة شرعي واحد.
- اعتماد مقاربة عملية ومنفتحة في تطوير المالية الإسلامية، وقد شدد هذا النهج على: الحاجة إلى القيام بقدر كبير من أعمال البحث و التطوير، الإدراك من البداية أن النظام المصرفي الإسلامي لا يمكن تنفيذه إلا على أساس تقاسم الربح والخسارة، التركيز أكثر على الجوهر بدلا من التسمية في تنفيذ النظام الإسلامي.

3.3 استعارة الورقة المالية في سبيل توفير الإطار القانوني للمصارف الإسلامية في الجزائر

على ضوء التجربة التشريعية والتنظيمية في ماليزيا نجد أن قانون المصرفية الإسلامية كان دافعا هاما للتمويل الإسلامي في ماليزيا، فالمتتبع لدور المصارف الإسلامية في ماليزيا لا يمكن أن يفصله عن التغيير الذي حدث بها حيث اخرجت من دائرة الفقر ووضعت في مقدمة النور الآسيوية، فبعد السياسة الحكيمة التي تم انتهاجها في عهد رئيس الوزراء "مهاتير محمد" سمحت بنمو المصارف الإسلامية إلى جنب البنوك التقليدية، وكانت النتيجة تشجيع الادخار لدى الطبقة محدودة الدخل بكافة الوسائل. (شوكت، فاخر، 2019، ص 604) فالحكومة الماليزية عملت على نمو قطاع الصيرفة الإسلامية بشكل تدريجي مخطط له بعناية، حتى أصبح نظاما شاملا متكامل يعرض منتجات وخدمات متنوعة، ويتحول إلى قطاع حيوي يلعب دورا هاما في تمويل مشاريع التنمية ومركزا دوليا متخصصا. حيث قامت بتدعيمها بإطار قانوني واضح يتناسب بشكل تام مع خصوصية المالية الإسلامية من خلال سن وتعديل قوانين وادخال آليات جديدة، اضافة إلى الإطار التنظيمي الذي وإن بني على نفس الضوابط التنظيمية في البنوك التقليدية إلا أنها قامت بتعديل الأطر القائمة لمعالجة الخصائص الفريدة للمالية الإسلامية. (بولحبال، ص 14).

لذلك فخصوصية المجتمعات المسلمة تجعل الفرصة كبيرة لنمو وتطور الصناعة المصرفية الإسلامية، والإمكانات أكبر على مستوى الجزائر من أجل الوصول لتعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي بسبب الحرج المجتمعي في تعاملاته المصرفية، فمنهجية العمل المصرفي الإسلامي تجعل المصارف الإسلامية أداة حقيقية للتعمير والتنمية وازفاء معنى جديد على أعمال الوساطة المصرفية التقليدية، فهو يمارس المهنة المصرفية بأدواته التجارية الاستثمارية، وأن تعدد وتنوع الصيغ والأشكال المالية الاستثمارية في منهجية المعاملات المصرفية الإسلامية يعتمد اعتمادا جوهريا في آليته على التكامل بين هذه الصيغ والأساليب بما يزيد من الأرباح ويقلل من الخسائر ويحد من المخاطر بشكل كبير. فالمصارف الإسلامية تقوم بالمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد عن طريق جمع المدخرات من خلال القيام بوظيفتين هما: تعبئة موارد المجتمع أي جمع المدخرات (رأس المال)، واستخدام هذه الموارد بكفاءة وعلى نحو مثمر.

(Mohamed, 1990, p. 158)

فالتجربة الماليزية تعتبر ورقة دليل ارشادي لأي دولة تبحث في كيفية النهوض بالقطاع المصرفي الإسلامي جنبا إلى جنب مع النظام المصرفي التقليدي، حيث نقرأ عوامل نجاح هذه التجربة كما يلي: (شوارد، 2015، ص 341)

- ادراج المالية الإسلامية ضمن الاستراتيجية التنموية الشاملة في ماليزيا، ودعم البنك المركزي ولجنة البورصة للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية، سواء من الناحية الشرعية، أو من ناحية اصدار المبادئ الارشادية المتعلقة بنشاط المؤسسات المالية.
- وضوح الإطار القانوني والتشريعي، وملاءمته للنشاط المالي الإسلامي مع التحسين والتطوير الدوري بما يضمن نمو هذه الصناعة.
- الاهتمام بمخاطر التمويل الإسلامي ومشاكل السيولة واصدار الآليات المناسبة على مستوى السياسات النقدية للبنك المركزي، وتطوير السوق النقدية الإسلامية و انشاء سوق رأس المال الإسلامية بجانب التقليدية.
- اضافة إلى ذلك عملت ماليزيا حتى تتحول إلى مركز مالي دولي متطور كما يلي :

تعتبر ماليزيا أول من وضعت سوقا حيويا وعميقا للصكوك الإسلامية في العالم، كانت ماليزيا دائما سوقا مفتوحا وملتقيا رئيسيا للاستثمار الأجنبي المباشر وسوق رأس مالها يقدم العديد من المنتجات المالية ذات المستوى العالي، تم تدويل المؤسسة المالية الإسلامية في ماليزيا وبالتالي الاستفادة من المؤسسات المالية الإسلامية الأجنبية وتقديم الأعمال المصرفية المحلية والدولية، اعتماد الأعمال التكافلية الدولية في السوق الماليزية. (Esq, 2013, p. 167)

- رأس المال البشري وقيادة الفكر، دعامة هامة في نمو المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، فالجهود المبذولة لتوسيع مجموعة المواهب والخبرات قد أثرى بشكل كبير تطور النظام المالي الإسلامي في ماليزيا.

عليه عملية تبني البيئة الاقتصادية للنظام الإسلامي في الجزائر يتطلب الاعتراف الصريح بالحاجة إلى التغيير واتخاذ التدابير اللازمة لذلك ضمن استراتيجية واضحة، حيث تتطلب عملية استيعاب الصيرفة الإسلامية أحداث تحولات على مستويين: تحولات مرتبطة بالنظام المصرفي، وأخرى مرتبطة بالبنك المركزي. وعلى العموم يمكن أن تكون التجربة الماليزية هي القدوة والمنهل الذي يمكن أن نتغدى منه التجربة الجزائرية حتى تتمكن من استدراك التأخر الاقليمي والدولي، ويكون لها ميزة الاستفادة من حسنات وعثرات التجارب السابقة لعله يكون شفيعا لها في تقليص الهوة الكبيرة في مسيرة تطور المصرفية الإسلامية التي كانت كل التوقعات تؤكد بأنها ستكون رائدة فيها، ويمكن تعداد لب التجربة الماليزية من خلال النقاط العشر التي أوردها "محمد أكرم لال الدين" في مجلة " النظام المالي الإسلامي: التجربة الماليزية والطريق إلى الأمام" حيث حدد عشر محاور أساسية للاستراتيجيات الهادفة إلى تطوير العمل المصرفي الإسلامي: (Siregar, 2013, p. 608)

- ✓ تحديد طبيعة النظام المصرفي الإسلامي المناسب مع البلد.
- ✓ ضمان أن تكون المصارف الإسلامية جيدة الرسملة وقادرة على الصمود.
- ✓ في حالة اعتماد النظام المزدوج يجب توفير آليات الحماية الكافية لضمان الفصل المطلق بين العمليات المصرفية لتجنب الاختلاط بين الأموال.

- ✓ يجب أن يلعب أصحاب المصلحة في المؤسسات المالية الإسلامية دورهم بفعالية وكفاءة في تحسينها.
 - ✓ ضمان وجود بنية تحتية قانونية كافية وشاملة.
 - ✓ تطوير الإطار الشرعي الشامل يعد جزء أساسيا في العملية.
 - ✓ توفير إطار تنظيمي وإشرافي قوي وفعال.
 - ✓ البحث والتطوير لدمج القيم الإسلامية الأساسية في المنتجات المصرفية ونماذج العمل.
 - ✓ تطوير البنية التحتية للسوق المالية من أجل ضمان استدامة المصرفية الإسلامية.
 - ✓ تثقيف المستهلكين وتوعيتهم بالصيرفة الإسلامية أمرا حاسما في نجاحها وتمييزها مستقبلا.
- بالتالي على الجزائر أن تتبنى خطة استراتيجية جادة لتطوير الصيرفة الإسلامية على مستوى قانون النقد والقرض، وحتى وإن كان هذا القانون لا يعيق انشاء المصارف الإسلامية فهو لا يوفر لها الإطار القانوني الذي يسمح لها بالعمل في جو تنافسي بحيث يشمل: (فطوم، ص 383)
- تحديث الخدمات والمنتجات المصرفية المعروضة بما يوفر التطوير والاستفادة من التقنيات المعاصرة.
 - العمل الجماعي من أجل تكوين فريق مؤثر يهدف إلى تهيئة المناخ العام للاستثمار من خلال تحديث القوانين التشريعية بهدف سد الفجوات التنظيمية والتشريعية التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي.
 - تعزيز مكانة المرجعية الشرعية كأهم ركيزة من ركائز العمل المصرفي الإسلامي وذلك لضمان اتفاق الممارسة الفعلية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - الاعداد والتدريب للكوادر البشرية بغرض تنسيق النظم وأساليب العمل داخل وحدات المصارف الإسلامية والقضاء على مظاهر الاختلاف.
 - زيادة التوسع في الاستثمارات المشتركة بين وحدات النظام الإسلامي والتقليدي بهدف خلق جو من التعايش وارساء قواعد قوية بينهم.

4. خاتمة

استعرضت الدراسة تميز المصارف الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية بمبادئ نظرية راقية تكفل لها الاستغلال الأمثل للموارد، لكن عند التطبيق تصطدم هذه المبادئ بالظروف المحيطة غير المتطابقة مع الإطار العام الذي تنطلق منه المصرفية الإسلامية الذي هو بالأساس مبادئ الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يضعها أمام تحديات كثيرة في مقدمتها الإطار القانوني، وعليه فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- من خلال تجربة ماليزيا نجد أن التمويل الإسلامي لقي دعما سياسيا وحكوميا منذ بداية انطلاقه، حيث أهم العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية في المزوجة بين النظامين المصرفيين (الإسلامي، التقليدي) وضع الأطر القانونية والرقابية الداعمة له خاصة قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013، حيث كانت مسيرة تنمية الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بخطى تدريجية ومضمونة.
- عدم اكتمال البيئة القانونية (الإطار القانوني/ التنظيمي) للعمل المصرفي الإسلامي يعتبر من أهم العقبات التي تعترضه في الجزائر رغم قدرة البيئة الاقتصادية على استيعاب بنكين إسلاميين عملا على خلق آليات وأوعية لجذب المدخرات، وتمكنا بذلك من تلبية حاجيات المواطنين حتى وهما في ظل نظام قانوني كل تشريعاته وإجراءاته التنظيمية تشكل عقبة بدلا من الاستجابة لطموحاتها.
- مقارنة التجريبتين الجزائرية والماليزية تثبت العلاقة المباشرة بين توفر الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية وتحقيق قفزات مهمة في سبيل تطويرها.

اقتراحات

- لابد من الاعتراف بأهمية العمل المصرفي الإسلامي في دعم البيئة الاقتصادية الجزائرية وعلى أعلى المستويات.
- منح المصارف الإسلامية الأطر التشريعية التي تسهل عملها وتوفير آليات عملية تتناسب مع مبادئها والقواعد القانونية التي تنظم علاقاتها وإن كانت الجزائر بعيدة عن أسلمة نظامها

بالكامل فيجب ادخال التعديلات اللازمة على مستوى قانون النقد والقرض بالشكل الذي يدعم عمل المصارف الإسلامية ويراعي خصوصيتها.

- الاهتمام بالكوادر البشرية المتخصصة التي سيكون لها الفضل الأكبر في وضع استراتيجيات مختلفة الأمد في تحقيق النهضة المنشودة للقطاع التمويلي الإسلامي في الجزائر.

5. قائمة المراجع:

- الحسني، محمد هشام القاسمي. (2010). عرض تجربة مصرف السلام الجزائري في التمويل الإسلامي. بحث مقدم في اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي: واقع وتحديات. جامعة الأغواط: الجزائر.
- المؤيد، ابراهيم محمد علي محمد. (د ت). النظام القانوني للمصارف الإسلامية، الاشكاليات والحدود. تم استرجاعه في 22 / 02 / 1441 هـ - على الرابط <http://revues.imist.ma>
- الرفاعي، محمد الرفاعي. (2016). مبادئ العمل المصرفي الإسلامي. بحث مقدم في ملتقى الفقه المصرفي الإسلامي الأول. جامعة الشارقة: الإمارات العربية المتحدة.
- بوكروج، عبد الوهاب. (د ت). النظام الجديد المحدد لقواعد التمويل التشاركي سينتشر قريباً. تم استرجاعه في 24 / 02 / 1441 هـ - على الرابط <https://www.aljazairlyoum.com>
- بولحبال، زبير. (د ت). النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا. مراحل التنمية وعوامل النجاح. تم استرجاعه في 06 / 10 / 1441 هـ - على الرابط <https://www.academia.edu/>
- بو عيطة، عبد الرزاق. (2018). واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. 03. 241 - 256.
- بن مشيش، حليلة. (2019). نحو تطوير المنظومة القانونية للمصارف الإسلامية في الجزائر في ضوء التجربة الماليزية. مجلة اسراء الدولية للمالية الإسلامية. مجلد 10(1). 145 - 167.
- بن عزة، اكرام؛ وبلدغم، فتحي. (2018). مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي، تقييم تجربة الجزائر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 03 (1). 76 - 90.

- ساعد، ابتسام. (2013). *المتطلبات القانونية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة لبعض التجارب العالمية*. بحث مقدم في الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية. المدرسة العليا للتجارة: الجزائر.
- ساعد، ابتسام؛ خوني، رايح. (2017). *تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008 - 2015*. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية. 30. 343 - 352.
- عبد الحفي، إسلام. (2018). *الجزائر... المصارف الإسلامية حل اقتصادي أم ضرورة شرعية*. تم استرجاعه في 1441/02/21 هـ - على الرابط <https://www.aljazeera.net>
- عبد الله، خالد أمين؛ سعيان، حسين سعد. (2008). *العمليات المصرفية الإسلامية . الطرق المحاسبية الحديثة*. عمان. دار وائل للنشر.
- لشهب، الصادق. (2015). *تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية*. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية. 01. 87 - 100.
- ناصر، سليمان. (2019). *نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسات المالية والممارسات البنكية*. المدرسة العليا للتجارة: الجزائر.
- فطوم، معمر. (2014). *استراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر*. مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية. مجلد 05 (2). 274 - 285.
- فرحاتي، عمر. (2017). *متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة*. بحث مقدم في الملتقى الوطني: اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة حمه لخضر. الوادي : الجزائر.
- شوادر، حمزة. (2015). *الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم*. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 15. 303 - 376.

- شوكت، أحمد سامي ؛ فاخر، سلام مجيد. (2019). دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية الإسلامية. تم استرجاعه في 16/02/1441 هـ - على الرابط <http://www.academia.edu>
- شعشاعية، لخضر. (2007). الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، الإشكاليات والحلول. مجلة الباحث. مجلد 5 (5). 167 - 172 .
- الجريدة الرسمية رقم 73، 09 ديسمبر 2018.
- Aldohni, Abdul Karim. (2011). *The legal and Regulatory Aspect of Islamic Banking, Acomparative look at the United Kingdom and Malaysia*. Consulté le 11/02/1441, <http://www.amazon.co.uk>.
- Badoui, Hossem Eddine. (2016). *Overview Of Islamic Finance Regulatory Framework And Development .the first UAB – CIBAFI Conference: The Developing Market of Islamic Finance, Regulation and Market Practice*. tunisia.
- Esq, DaudaMomodu. (2013). *Legal Framework For Islamic Banking and Finanance in Nigeria. Electronic Journal Of Islamic and Middle Eastern Low*. Vol 01.160 -170.
- Gherbi, Alhachmi Hacine. (2018). *Factors of Influence in Establishment Of Islamic Banking And Finance In Algeria, Academy of Accounting and Financial Studies Journal*. Vol 22.01- 07.
- Hesse, Heiko; Jobst, Andreas A; Sola, Juan. (2008). *Trends and Challenges in Islamic Finance, World Economcs, Vol 9(02)*.175- 193.
- Ishak, Muhammad Shahrul. (2019). *The principle of maslahah and its aplication in Islamic banking operation in Malaysia. ISRA International Journal of Islamic*. vol11 (01). 137 -146.
- Mohamed, Rachid Ali. (1990). *The Role Of Islamic Banks in Economic and Social Development with particular Reerence to the Sudanese Experience. Glasgow Coiege.Diss*.
- Edo,Muhammad; Sirgar,Suryawa .(2013). *Banking Regulatory Framework and Islamic Performance: Acomparison between Indonesia and Malaysia. Prosiding Perkem 08*.jilid 02.603-615.